تمهيد:

لقد تناول كثير من الباحثين مفهوم التنمية بالبحث والدراسة محاولين إيجاد تفسيرات ووضع نظريات له، وقد تعددت نظرياتهم واختلفت تفسيراتهم تبعا لخلفياتهم الفكرية والأيديولوجية ولمراكزهم الاجتماعية والسياسية، كما أن للتجارب التنموية خاصة في دول العالم الثالث دور كبير في الاختبار الإمبريقي لنظريات التنمية وتقدير بناء على ذلك مدى صلاحياتها للظروف الاجتماعية لهذه البلدان.

أولا: مفهوم التنمية وخصائصها

لم يتبلور مفهوم التنمية بشكل واضح ودقيق إلا في الخمسينات، بعد استقلال مجموعة كبيرة من الدول النامية، التي حاولت تغيير واقعها المتخلف في جميع جوانبه الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، فضلا عن تغيير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومع كل ما حققته من انجازات، إلا أنها لا زالت مرتبطة بالسوق العالمية الرأسمالية، حيث تطور جزء صغير من سوقها المحلي من جهة، ومن جهة أخرى زاد تخلف الأجزاء الأخرى، والذي يؤدي إلى تعميق تخلفها ما لم تخرج من دائرة التبعية.

1-تعريف التنمية:

يرى بعض علماء الاجتماع بان التنمية:" هي **تغير اجتماعي**"، لكن التنمية هي عملية مقصودة من خلال سياسات محددة تشرف عليها هيئات قومية رسمية مع هيئات محلية بهدف إيجاد نظم أو قوى اجتماعية جديدة توجهها وتهيئ الظروف لذلك لتحقيق هذا التغير.[1]

وعرفها **البنك الدولي** بأنها:" تحسن قابل للاستمرار في مستوى المعيشة ويشمل تحسن الاستهلاك المادي والخدمات التعليمية والصحية وحماية البيئة، بالإضافة إلى المساواة في الفرص والحريات السياسية والمدنية، وبذلك أضحى الهدف الأساسي للتنمية هو توفير الحقوق الاقتصادية والسياسية والمدنية للجميع، وهو هدف تسعى لتحقيقه كافة المجتمعات في مختلف دول العالم ويعمل من أجله الجميع". [2]

كما تعرف بأنها: عملية معقدة تنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي، كما أنها تؤدي إلى تعديل العلاقات المختلفة التي تربط عناصر هذا النظام بعضها ببعض، فالتنمية الاقتصادية تقترن بنمو السكان، وتراكم رأس المال، وتطبيق الابتكارات الجديدة في أساليب الإنتاج، كما تقترن أيضا بتغير تركيب السكان، وتغير توزيع الإنفاق، القومي بين الاستهلاك والادخار".

ويعرف **والت روستو** التنمية، بأنها:" تخلي المجتمعات المتخلفة من السمات التقليدية السائدة، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة".

فيما يعرفها ماركس بأنها: " عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، فضلا عن أساليب الحياة والقيم القافية".[3]

من خلال ما تقدم من تعريفات نجد أن التنمية تستهدف ما يلي:

-زيادة الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية سواء من السلع أو الخدمات.

---

[1] رابح كعباش ، سوسيولوجيا التنمية، قسنطينة، مخبر علم اجتماع الاتصال، 2007، ص29.

[2] رزيقة يطو،التنمية الإدارية، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الثالثة تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2021-2022، ص5

[3] أحلام عابد، محاضرات التنمية الإدارية وإدارة التنمية، مقدمة للسنة الأولى ماستر علوم سياسية، تخصص إدارة محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2020-2021، ص2.

ت-ترشيد القرارات عبر الاستغلال الأمثل للثروات والموارد وتحفيز الابتكار والإبداع.
-إشباع الحاجات الأساسية لغالبية الشعب.
-إعادة توجيه العلم والتكنولوجيا لخدمة الإنسان.
-تحقيق تنمية مدعمة ذاتيا ومنسجمة مع البيئة.

2-خصائص التنمية:

تتميز التنمية بمجموعة من الخصائص وهي:

-التنمية عملية شاملة: تهدف التنمية إلى إحداث التغيير الشامل في المجتمع عن طريق تحقيق النمو في المجتمع بكافة قطاعاته وتتعامل معه باعتباره نظاما متكاملا.

-التنمية عملية مستمرة: وذلك انطلاقا من عاملين:

* انقضاء مدة زمنية للحصول على نتائج التنمية، مما يتطلب دوامها واستمرارها.

*المتغيرات المتشعبة والكثيرة الناجمة على التطورات المختلفة في المجتمع تتطلب استمرار عملية التنمية لمواكبتها، فهي مستمرة كونها ترتبط بالنمو في المجتمعات التي تتم فيها بهدف إشباع الحاجات البشرية المتنوعة والمتزايدة باستمرار.

-التنمية عملية مخططة: لا يمكن أن تتم عملية التنمية بشكل عشوائي، لذلك لابد من استخدام التخطيط كأسلوب علمي لتحقيقها، والتخطيط يتضمن وضع الأهداف المطلوب الوصول إليها ووضع السياسات والطرق والإجراءات والوسائل المؤدية إلى تحقيق تلك الأهداف.

-التنمية تهدف لتحقيق الرفاهية: تهدف التنمية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والعدالة في توزيع الدخل القومي، ورفع مستوى دخل الأفراد ودعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وبالتالي الرفاهية لجميع الأفراد.

-التنمية عملية استثمارية: فهي تحتاج إلى إنفاق مبالغ طائلة من أجل التوسع المخطط في جميع النشاطات في المجتمع.

-التنمية مسؤولية إدارية: يتطلب تحقيق التنمية وجود أجهزة إدارية ذات فعالية، حيث أن نجاح عملية التنمية يعتمد بشكل أساسي على كفاءة الجهاز الإداري.

ثالثا: مشكلات التنمية

تعالج التنمية عدة قضايا، أهمها:

1-التخلف: وهو عبارة عن ظاهرة مركبة ومتفاعلة بين جميع نواحي الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، ناتجة عن توقف أو تأخر في الحركية التطورية للدولة، مما يسهم في عدم إمكانية الاستجابة لحاجيات المجتمع نتيجة ضعف مستويات الدخل والاستهلاك للأفراد بسبب البطالة خاصة، كما أنه يعبر عن العجز في الموارد والإمكانيات المتاحة في عملية التنمية، مما يجعل السياسات العمومية قاصرة وغير فعالة.

2-الفقر: تعد مسالة الفقر مسالة نسبية يختلف من بلد إلى آخر ومن منطقة لأخرى، كما تختلف الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الفقر من بلد لآخر، فالأسباب التي تؤدي إلى الفقر في الدول النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة.

فهناك مجموعة من الأسباب سواء كانت مجتمعية أو جزء منها تؤدي إلى حدوث الفقر، وتكمن هذه الأسباب بصورة عامة في[4]:

---

[4] خولة غريب فرج، الفقر أسبابه وآثاره:حي طارق أنموذجا، مجلة كلية التربية الإنسانية للعلوم التربوية والإنسانية، العراق،جامعة بابل ، العدد36، 2018،ص 406.

-انعدام الدخل، أو انخفاضه تحت مستوى خط الفقر[5] .
-ضعف أداء المؤسسات الحكومية والاجتماعية فيما يخدم مصلحة الفئات الفقيرة و المهمشة في المجتمع.
-الصدمات الاقتصادية التي قد يتعرض لها أفراد المجتمع.
-عدم امتلاك الأفراد لمختلف الأصول المادية (الأرض، الادخار...)، والبشرية (المستوى الصحي والتعليمي الجيد...).
-انتشار الجهل والأمية الذي شمل قطاعات واسعة من الشباب والنساء.
-ضعف الإنتاجية وعدم ملائمة قدرات الأفراد لمتطلبات سوق العمل.
-تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي الذي بات يزعزع كيان الدولة.

-**الفساد وسوء الحكامة:** يعتبر الفساد من أهم التحديات التي تواجه التنمية، نظرا لما له من أثار سلبية على البلدان والمجتمعات وخاصة دول العالم الثالث، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، لأنه يفرز اللاعدالة، وضعف التوازن بين الأقاليم والمجتمعات نتيجة سوء التسيير وسوء توزيع الفرص، وتشير مختلف المؤشرات إلى الدور السلبي للفساد في تكريس التخلف والفقر في مختلف المجتمعات.

-**تهديد البيئة:** تعتبر قضايا البيئة أحد أهم مشكلات التنمية، حيث تقاس التنمية بمدى كفاءتها في الحفاظ على البيئة وقدرتها على معالجة مشكلات المناخ والتوازن الايكولوجي، وتشمل هذه التهديدات أساسا: الاحتباس الحراري، تلوث الهواء، تلوث الماء وندرته، النفايات، الاستخدام المفرط للمخصبات والأسمدة الكمياوية، في الزراعة، تهديد التنوع البيولوجي للنباتات والحيوانات.

-**عدم الاستقرار السياسي:** يمثل الاستقرار السياسي أحد الغايات الأساسية التي تسعى إليها مختلف الأنظمة السياسية كونه يهيئ المناخ المناسب لتنفيذ البرامج والخطط الحكومية والتنموية على اختلاف مجالاتها، فالأنظمة السياسية التي تتمتع بنوع كاف من الاستقرار السياسي، هي تلك الأنظمة التي تمكنت من بناء آليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك الاجتماعي وتداول القوة الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع.[6]

---

[5] يستخدم الخط الدولي للفقر للمقارنات الدولية، إذ يبين الفوارق القائمة بين الدول من حيث فقر القوة الشرائية، وتقوم هذه الطريقة على أساس أن الفرد الذي لا يمكنه الحصول على حزمة استهلاكية شاملة بقيمة دولار أمريكي(مقوما بالقوة الشرائية الثابتة) في اليوم يعد فقيرا .

[6] مرعي عمر مسعود باي، العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد4، 2017، ص 396.